

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية

إدارة المالية المحلية

منشور عدد 3

2 فيفري 1999

من وزير الداخلية

إلى

السادة السوالة

الموضوع : حول سير المشاريع البلدية .

- وبعد ، تنفيذاً لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي القاضي بمتابعة إنجاز برامج التنمية على الصعيد البلدي بمزيد تكثيف الجهود لدفع المشاريع البلدية وإنجازها في أجلها بما يساهم في تحسين نوعية الحياة وظروف عيش المواطنين بمختلف مناطق البلاد .

وحيث إتضح أن إنجاز بعض المشاريع البلدية على اختلاف أنواعها (مشاريع رئاسية - مشاريع تهيئيب والتطهير بالأحياء الشعبية - مشاريع التنمية الحضرية ، مشاريع أخرى ببرنامج الإستثمار البلدي) لا يسير بالنسق المطلوب .

إذ أن بعضها تحصل على الموافقة المبدئية للتمويل من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية منذ عدة أشهر ولم يتم بعد تقديم الملفات المطلوبة للحصول على الموافقة النهائية كما أن البعض الآخر على الرغم من حصوله على الموافقة النهائية منذ مدة لم تنطلق أشغال إنجازها إضافة إلى أن بعض المشاريع لم يشرع في إتمام إجراءات تنفيذها لعدم توفر التمويل الذاتي على الرغم من إدراجها ببرنامج الإستثمار البلدي الحالي .

ونظراً لمرور نصف مدة تنفيذ برنامج الإستثمار البلدي الحالي واستحاثنا لتتسق إنجاز مختلف مشاريع البلدية ورفع من قدرة الإنجاز فبئكم مدعوون إلى السير على :

خلال فترة إعداد ملفات المشاريع :

• الإعداد المسبق لملفات المشاريع البلدية وإنجاز ملفات المناقصات بصفة

مبكرة سواء المتعققة منها بالدراسات أو بالتنفيذ .

- دعوة البلديات الراجعة لكم بالنظر لتقديم ملفات طلب الموافقة المبدئية لمشاريع المبرمجة لسنة 1999 في أسرع الأجل مع التقيد بالإجراءات المنصوص عليها بالدليل العملي للمشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية الصادر عن صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لإجتباب التأخير في البت في منقاتها والمصادقة على تمويل مشاريعها .
- متابعة المشاريع التي تحصلت على الموافقة المبدئية للتمويل لضمان إتمام كافة الإجراءات الضرورية في أسرع الأجل للحصول على الموافقة النهائية للتمويل والشروع في الإنجاز في الإبان .
- وسيتولى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إعلام السادة الولاية بالمشاريع البلدية المتحصلة على الموافقة المبدئية بصفة دورية.
- • دعوة لجان الصفقات المختصة للإنتقام كلما دعت الحاجة وحسب توفر الملفات مهما كان عددها .
- ننظر قدر الإمكان في توفير التمويل الذاتي من موازين المجالس اتجاهية للمشاريع البلدية التابعة للبلديات التي تمر بصعوبات مالية .

• خلال فترة إنجاز المشاريع

- ضبط رزنامة محددة بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية(انصائح لجهوية للتجهيز والإسكان ، وكالة التهذيب والتجديد العمراني ، الديوان الوطني للتطهير ...) لإنتلاق المشاريع البلدية والإنتهاء منها .
- ضمان إحكام إنجاز هذه المشاريع من حيث النوعية وإحترام الكلفة والأجال .
- تشخيص مختلف السلبيات والصعوبات التي يمكن أن تعترض إنجاز هذه المشاريع وإيجاد الحلول المناسبة لها .
- ولضمان المتابعة المستمرة لإعداد وتنفيذ مختلف المشاريع البلدية فقد تقرر :

- على مستوى الولاية :

- إحداث لجنة في مستوى الولاية لمتابعة إنجاز المشاريع البلدية تجتمع بصفة دورية طوال بقية فترة المخطط الإستثماري الحثائي تضم ممثلين عن كافة الأطراف المعنية .

وتتمتص مهمتها الأساسية خاصة في متابعة :

• إنجاز المشاريع التي إنطلقت أشغالها

• التدخل لتجاوز الصعوبات عند الإقتضاء وإيجاد الحلول المناسبة

• تقييم مدى تنفيذ برامج الإستثمار البلدي وضبط رزنامة محددة للإعداد المسبق لإنجاز المشاريع .

• إقتراح التدابير التي من شأنها الإسراع بإنجاز المشاريع

- إدراج بصفة قارة ضمن جدول أعمال دورات المجالس الجهوية

إستعراض سير المشاريع البلدية .

- على مستوى البلدية

- إحداث لجنة مماثلة تحت إشراف رئيس البلدية تتولى المتابعة المستمرة

لكافة مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع البلدية (إعداد الدراسات - ملفات

الموافقة المبدئية - الموافقة النهائية - طنبت العروض - إنطلاق الأشغال)

- إدراج بصفة قارة ضمن دورات المجالس البلدية إستعراض سير المشاريع البلدية.

- ضمان المراقبة الميدانية لسير إنجاز المشاريع البلدية من طرف مختلف

أهنياكل البلدية المعنية (رئيس المجلس - عضو المجلس المعني - الكاتب

العام - المصنحة المعنية) لضمان تنفيذها بالنوعية المطلوبة وفي أجلها .

وإني أعتد على حزمكم المعهود لضمان تنفيذ ما جاء بهذا المنشور بكل

دقة .

والسلام

وزير الداخلية

علي الشاوش